الجغرافيا السياسية للأردن بين حتميّة المكان وتحدّيات السياسة

خالد وليد محمود*

ملخص: أجبرت العناصر الجيوسياسية الأردن على الانزلاق في منطقة متوترة بسبب الأزمات العديدة التي شهدتها بعض دول الجوار، والتي كان لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على أمن الأردن ومصالحه واستقراره الداخلي، بدءاً بالصراع العربي الإسرائيلي، مروراً باحتلال العراق وانتهاء بالأزمة السورية القائمة حتى الآن. تاريخياً، مكنت الجغرافيا الأردن من لعب أدوار إقليمية مهمة، على الرغم من المساحة الصغيرة، والإمكانات المتواضعة، والموارد الطبيعية، بل وفرضت أدوارًا رئيسية على صانعي القرار السياسي.

* باحث دكتوراة، جامعة بيروت العربية، لبنان

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية ، الأردن ، الصراع العربي الإسرائيلي ، القرار السياسي

The Geopolitics of Jordan between the Inevitability of the Place and the Challenges of Politics

KHALED MAHMOUD *
ORCID NO : 0000-0001-9357-7228

ABSTRACT *Geopolitical elements have forced Jordan to fall into a tense region due to the numerous crises experienced in some neighboring countries, which have had direct and indirect repercussions on Jordan's security, interests, and internal stability, starting with the Arab-Israeli conflict, through the American occupation of Iraq and ending with the Syrian crisis that has existed so far. Historically, geography has enabled Jordan to play important regional roles, despite the small area, modest potential, and natural resources, and has even imposed major roles on political decision makers. The geographical location and demographic overlap were also important when talking about the elements of Jordanian geography that no researcher could ignore. The Hashemite Kingdom of Jordan was able to be a key player, influential party and influenced by regional shifts, changes, and roles.*

* PHD Researcher, Beirut Arab University, Lebanon

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
132 - 113

Key words: geopolitics, Jordan, the Arab-Israeli conflict, political decision

DOI:10.36360/1560-010-001-005

المدخل:

إنّ العلاقات الدوليّة سواء في زمن السلم أم الحرب لم تتجاوز تأثير الجغرافيا السياسية للدول، على اعتبار أنها العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا في السياسة؛ أي الطريقة التي تؤثّر بها المساحة والتضاريس والحدود والمناخ في أحوال الناس والدول، وبهذا لم تعدّ الجغرافيا بقعة ساكنة على سطح الكرة الأرضية، بل باتت تنطق بالسياسة والاقتصاد والتأثير، ترسم المستقبل وتحدد الاتجاهات والمسارات.

ومّما لا شك فيه أن الجغرافيا تعدّ المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، وهي عاملٌ مهمّ في السياسة الدولية؛ بوصفها العنصر الدائم والثابت. ولهذا العلم تأثير في رؤى القادة وصناع القرار على المستوى الداخلي والخارجي، وتحديد أدوار وأوزان الدول في السياسات الدولية والإقليمية، وهي سبب في الحروب على الموراد.

هذا وتمثّل الجغرافيا السياسية في العصر الحاضر مفتاح الإجابة لكثير من المشكلات والتطورات الدولية؛ إذ ثمة شبه إجماع بين المفكرين في حقل الجغرافيا السياسية بأنّ مصادر القوة التي تحدّد قيمة الدولة من الناحية السياسية تبرز في خمسة عوامل، هي: (العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي، والعامل النفسي، والعامل العسكري)، ومن خلال هذه العوامل يمكن تقييم وزن الدولة السياسي، وفهم مسائل الحدود وتطورها، والمشكلات التي تحدث[1]. فالموقع الجغرافي، وتنوع العناصر المتمثل بالموارد المرتكزة في باطن الأرض، والمقومات البشرية، والمناخ، والتضاريس، والمساحة، والمنافذ البحرية، والقوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والإداري- كلّها عناصر رئيسة تؤدّي دورًا في توجيه سياسات الأنظمة والحكومات، وقوة تأثيرها في المحيطين الإقليمي والدولي. والأهم من ذلك أنها تؤثر في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعّال.[2]

لعلّ موقع الأردن وعناصر جغرافيته السياسية من الصراعات الإقليمية يمكن أن يُنظَر إليه من هذا الزاوية، ولطالما كانت المملكة الأردنية الهاشمية في بطن الجغرافيا المعقّدة التي فرضت عليها قيودًا محكمة على سلوكيات صانع القرار السياسي المحلية والإقليمية والدولية، فهي تجاور دولًا[3] تفوقها من حيث القدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية، ولم تخلُ علاقاتها مع جميع هذه القوى من أزمات على مرّ التاريخ، هذا بالإضافة إلى تقاطعها مع أعقد ملفات الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية، وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، والتسويات والصفقات التي لخصت مسار هذا الإقليم طوال عقود مضت.

فرضت الجغرافيا على الأردن الوقوع في منطقة مفعمة بكثيرٍ من عوامل الاحتقان

والتوتر، وكانت الأزمات العديدة التي شهدتها بعض دول الجوار لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أمنه ومصالحه واستقراره الداخلي، بدايةً من أزمة الصراع العربي- الإسرائيلي المزمنة، مرورًا بالاحتلال الأمريكي للعراق، وانتهاءً بالأزمة السورية القائمة حتى الآن. إذ مكّنت الجغرافيا الدولة الأردنية تاريخيًّا من أداء أدوار إقليمية مهمة، على الرغم من صغر مساحتها، وتواضع إمكاناتها ومواردها الطبيعية، بل وفرضت هذه الجغرافيا على صانع القرار السياسي أداء أدوار كبرى، وكما وصف «أتو فون بسمارك» الجغرافيا على أنها العنصر الدائم في السياسة؛ وهو يعني بذلك أنها الرافد الأساسي لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف.

إن للجغرافيا أحكامها التي لا يمكن تجاهلها، طال الزمن أو قصر، والتي لا بدّ وأن تفعل فعلها في المواقف السياسية. وعندما نتحدث عن الجغرافيا الأردنية فستكون القضية الفلسطينية حاضرة؛ لكون الأخيرة توأم الأردن، وهذا واقع من الصعب القفز عنه كونهما يرتبطان جغرافيًّا وتاريخيًّا وديموغرافيًّا على مدى العصور. وللموقع الجغرافي الأردني وقربه من فلسطين لا يمكن أن يتجاهل أهميته أي باحث من حيث تأثره وتأثيره في مجمل المجريات والعلاقات.

مقوّمات الجغرافيا السياسية الأردنية

تُعَدّ المقومات الطبيعية والبشرية أحد أهم العناصر التي يتم دراستها عند تناول الجغرافيا السياسية، وهي تؤدّي دورًا مهمًّا في رسم طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة، كما أنه ينسحب على قوتها أو ضعفها مع غيرها من الدول على المستويين الداخلي والخارجي. وتعدّ المقومات عوامل تؤثر في قوة الدولة وتوجيه نمط سلوكها؛ فالمعطيات سواء الطبيعية مثل الإقليم والموارد، أم البشرية التي تشمل الشعب والنظام السياسي والقوة والنفوذ- كلها تؤثر في قوة أو ضعف الدولة.

كما أشرنا آنفًا، فإنّ العوامل الطبيعية لموقع الدولة الجغرافي تؤدّي دورًا مهمًّا في قوتها أو ضعفها، وبهذا المطلب سنحدّد الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها موقع الأردن الجغرافي وما يتضمنه من (الموقع الفلكي، والمساحة والتضاريس، والمناخ والحدود والدول المجاورة) والإشارة إلى تأثيرها ودلالاتها في قوة الدولة الأردنية. فالمكان الجغرافي لأي دولة يعدّ أحد أهم العوامل في قوتها إذا ما هيأت له الطبيعة أن يكون جسرًا موصلًا بين قارتين أو أكثر، أو مطلًّا على ممر مائي أو معبر بري له تأثيراته في المصالح الإقليمية والدولية[4]. وتكمن أهميّة حجم ومساحة وشكل الدولة في المساعدة على قياس ومعرفة مقوّمات قوّتها. وهذا سنبيّنه فيما يأتي بخصوص المقومات السكانية والطبيعية للأردن.

تتأتى الأهمية الإستراتيجية لمقومات الجغرافيا السياسية من تركها الأثر في تاريخ الدولة السياسي وتطورها الاقتصادي والإداري كما في تعقّد مشكلاتها ومصيرها؛ إلا أنّ هذه الأهمية من الناحية الجغرافية السياسية تبدو متغيرة وغير ثابتة؛ لأنها مرتبطة بوضع الدولة أولًا، وبتغير الأقاليم المحيطة بها، وكذلك بتغير موازين القوى،[5] بمعنى آخر فإنّ الأهمية الإستراتيجية قد تكون غير ثابتة ومتغيرة، بحسب الظروف وتقدم التقنيات.

عند الحديث عن الموقع المكاني/ الجغرافي للمملكة الأردنية الهاشمية؛ فإننا ننظر إليه بحسب المعطيات على أنه الجزء الجنوبي لبلاد الشام وشمال شبه الجزيرة العربية، غربي قارة آسيا، الذي تحدّه من الشمال سوريا، ومن الشرق العراق والسعودية، ومن الجنوب السعودية، ومن الغرب فلسطين المحتلة، وينفذ إلى البحر الأحمر من خلال خليج العقبة.[6] وإذا ألقينا نظرة على حدوده نجده قُطرًا حبيسًا؛ نظرًا لقصر حدوده البحرية التي لا تزيد عن 25 كم^2. بينما تمتد حدوده مع الدول المجاورة إلى حوالي 1673 كم^2[7].

- الموقع الفلكي: يقع الأردن فلكيًّا بين خطَّي عرض 29 و32 شمالًا، وبين خطَّي طول 39 و35 شرقًا، ويمسّ خطّ الطول حدود فلسطين المحتلة، وخط العرض يمر بالقرب من حدوه من العراق، كما يمتد الأردن بين دائرتَي عرض شمالي خط الاستواء بالقرب من رأس خليج العقبة عند التقاء حدود الأردن مع السعودية، والثانية إلى الشمال من بحيرة طبريا عند حدود الأردن مع سوريا.

- الموقع القاري والبحري: يشكّل الأردن بموقعه في قلب الوطن العربي والعالم القديم حلقة وصل ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وقد أهّله الموقع منذ القدم لأن يكون معبرًا تجاريًّا، حيث ترتبط آسيا بأوروبا بإفريقيا. وهو بهذا الموقع مطلّ من الشمال والشرق على أكبر مخزون نفطي في الجزيرة العربية والعراق، ونقطة انطلاق إلى شمال الوطن العربي وأوروبا من خلال سوريا، كذلك يعدّ من أكثر الدول العربية المجاورة لدول عربية، حيث محيط حدوده تقريبًا 1673 ,[8]

بناء على هذه المعطيات، يتضح للباحث الأهمية التي ينبع منها الموقع الجغرافي للأردن كونه قاريًّا؛ أي أنه وبسبب توسطه قلب الوطن العربي صار ميدانًا للصراع والتنافس بين الدول للسيطرة عليه والتحكم بموقعه المتميز، وكونه يقع في قلب الشرق الأوسط برزت أهميته الإستراتيجية؛ لأنه يقع في مركز دائرة تضم (آسيا، وأوروبا، وإفريقيا) وما يزال الأردن يحتفظ بهذه الأهمية رغم التغير في طرق المواصلات. وفي تاريخنا المعاصر فإنّ الموقع القاري للأردن جعل منه وحدة ذات تركيبة إستراتيجية مهمة في الإستراتيجية العالمية، طالما أنه يمثل جزءًا من الوطن العربي. وطبقًا لنظرية «ماكندر» المعروفة بـ«قلب العالم» فإن الأردن يربط بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي، وهو بذلك يقع في قلب

الجزيرة العالمية التي تشتمل على قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا.[9] أما من الناحية البحرية، فهذا يشكّل نقطة ضعف للجغرافيا السياسية الأردنية، على اعتبار أن الموقع البحري عنصر مهمّ في تحديد طبيعة الدولة لمصالحها الاقتصادية ومكانتها السياسية وعلاقتها بالدول الأخرى. فالأردن دولة قارية لكن لها منفذ بحري صغير على البحر الأحمر، وقد شكّل ذلك عنصر ضعف لها؛ ورغم أن هذا المنفذ أعطى الأردن ميزة في تنشيط الحركة التجارية في الاستيراد والتصدير إلا أن طول حدوده البرية وقصر حدوده المائية حرمته من المشاركة الفاعلة في المياه الدولية وما يترب عليها من إيجابيات.

> **يشكّل الأردن بموقعه في قلب الوطن العربي والعالم القديم حلقة وصل ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب**

إنّ تنوع التضاريس في الدولة مؤشر مهمّ لمختلف نواحي الحياة، ولاسيّما في تنوع الاقتصاد، وللتباين التضاريسي في الأردن أثر واضح في تنوع أقاليمه المناخية وتعددها، ويبدو أن أكثر المناطق إعمارًا في الأردن هو المناطق السهلية. وتختلف تضاريس الدول عن بعضها، كما يمكن أن تختلف في داخل الدولة الواحدة، فهناك دول تتميز بالطابع الجبلي مثل سويسرا، أو السهلي مثل هولندا، أو الصحراوي مثل دول الخليج العربية. لذا فالتضاريس تؤدّي دورًا مهمًّا في قوة الدولة على مختلف الصعد الاقتصادية والعسكرية، وتؤثر في الجانب السياسي للدولة، فالتضاريس تحدّد إمكانات الدولة الاقتصادية، وبعض التضاريس تكون سببًا في إثارة شهية الدول القوية لغزوها...

ويمكن تقسيم تنوع التضاريس الأردنية إلى: حفرة الانهدام أو الجرف القاري ويتألف من الغور ووادي عربة ومساحته 8228 كم^2، وهناك المرتفعات الجبلية ومساحتها 550 كم^2، أما السهول الزراعية فمساحتها 10 آلاف كم^2، أما البادية والصحراء فتشكلان حوالي 70 ألف كم^2، ويشكّل البحر الميت وخليج العقبة ما نسبته 540 كم^2. وتقع أخفض نقطة في العالم في الأردن، وهي البحر الميت حيث ينخفض 408 أمتار تحت سطح البحر (-1338,6 قدم)، وأعلى نقطة في الأردن جبل رم 1734 مترًا (5689 قدم)، ويفتقر الأردن بشكل عام إلى مصادر المياه العذبة، إذ قلّ منسوب نهر الأردن، أطول أنهار البلاد، إلى مستويات متدنية في العقود الأخيرة؛ بسبب الخلافات السياسية مع «إسرائيل» واتهام الأردن لها بتحويل مجرى النهر إلى أراضيها.[10]

ومن الجدير ذكره هنا أن الموقع الجغرافي للأردن يلقي بظلاله على الاستقرار المائي للبلاد التي تتقاسم حدودًا مع فلسطين، يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه ذلك من مضايقات تتمثّل بابتلاع «إسرائيل» للمياه المشتركة، وصولًا إلى تهديد حصته

من المياه في أقصى الحدود الشمالية الغربية؛ حيث حوض نهر اليرموك المشترك مع سوريا.[11] ومما لا شك فيه أن الأردن يعاني أكثر من غيره من دول المنطقة شحَّ المياه، وبخاصة في فصل الصيف، وذلك لعدة أسباب، أهمها: انحباس الأمطار في غالبية مواسم الشتاء، وانعدام الموارد المائية، وعدم توفر الإمكانيات المادية للتنقيب عن المياه الجوفية، إضافة إلى الضخ الجائر لبعض مصادر المياه، وسوء حالة الشبكة المائية التي تتسبب في هدر نسبة كبيرة من المياه. وهنا يبرز مفهوم الوهن الجغرافي الذي يبدو واضحًا بموضوع التحدّيات المائية الكبيرة التي يعانيها الأردن، والتي جعلته ثاني أفقر دولة في العالم في مصادر المياه المتاحة،[12] إذ إنّ معظم مصادر المياه التي تُعدّ ثروة وطنية شديدة الخطورة على مستقبل التنمية تقع خارج الحدود الأردنية.

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية 89.342 كم^2، فهي بذلك تُعدّ من الدول الصغيرة المساحة؛ حيث تتراوح مساحة الدول الصغيرة وفق التصنيفات بين 25 ألف إلى 100 ألف كم^2.[13]

من المعلوم أن كِبر المساحة له أهمية كبيرة في أوقات الحرب كما في أوقات السلم، وتظهر أهميتها أكثر في وقت الحرب وفق ما يعرف بـ»مبدأ الدفاع بالعمق»[14]، وأما الدول الصغيرة فتنهار بسرعة أمام هجمات أعدائها إذا كانت إمكانياتها محدودة، وذلك لفقدانها ميزة المساحة الكبيرة التي تؤهلها للمناورة، كما أنّ المساحة الواسعة تقدّم فرضيّة تنوّع الموارد الطبيعيّة. أمّا الدول الصغيرة المساحة فهي أكثر تجانسًا وتماسكًا مما يسهل ربطها، ومن ثمّ يسهل الدفاع عنها أكثر من الدول ذات الشكل المجزّأ، ولكن قد لا تتوافر فيها كثير من الموارد.

دول الجوار الأردني[15]

يؤدي شكل الأردن الجغرافي[16] وحدوده أدورًا مؤثرة في سياسات الأردن وتوجهاته، إذ كانت مواقع الثروة الطبيعية للبلاد تقع بالقرب منها. وتُعرف الحدود على أنها تقسيم سياسي للمساحة[17] البرية والبحرية والجوية على الصعيدين المادي والفكري. والدول

في الغالب ومنذ قرون دخلت صراعات متنوعة من أجل السيطرة على الأرض، أو المياه، وحتى على المجال الجوي. لكن كما هو معروف فإنّ الحدود الأردنية مع جيرانها طالما كانت مثار نزاع؛ ليس بسبب الثروات والموارد وآبار النفط والغاز، بقدر ما كانت بسبب نزاعات سياسية وأمنية، كما هو الحال مع الحدود على الجبهة الغربية للأردن، وكذلك الشرقية، فهذه الحدود شكلت عامل ضغط أمني بين الدول المتجاورة، ولاسيّما في وقت الحروب والأزمات.

بالنظر إلى خريطة الأردن يتضح شكل الدولة الأردنية التي تجمع ما بين المستطيل والدائري، ويمكن ملاحظة أن حدود الأردن هي حدود هندسية اصطناعية، وإن اتخذت بعض المظاهر الطبيعية، كنهر اليرموك وبعض الجبال مع السعودية وسوريا، وغربًا تبدو حدوده كثيرة التعاريج، وتتبع ظواهر طبيعية (وادي عربة ونهر الأردن) كما أن تنوع الحدود لدى الأردن لا يمثّل ميزة دفاعية إلا من الجانب الغربي، حيث تبدو سلسلة جبال «الغور» الممتدة على طول الحدود مع الغرب من أفضل التحصينات الطبيعية، أما باقي الحدود من الشرق والجنوب والشمال، فتبدو مكشوفة وسهلة، وصحراء متصلة مع دول

الجوار، وبحاجة إلى قوة كبيرة للسيطرة عليها والدفاع عنها.

حدود الأردن مع الدول المجاوره

منطقة الحدود	طولها/ كم^2	نوعها
الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة	560	برية
الحدود الأردنية السورية	375	برية
الحدود الأردنية العراقية	181	برية
الحدود الأردنية السعودية	744	برية
حدود الخليج العقبة	26	بحرية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات

إنّ الجغرافيا السياسية تدرس تأثير الجغرافيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول، وهذا يعني دراسة العلاقات المكانية من خلال دراسة الحدود السياسية، فضمان الاستقرار والأمن جزء مهمّ منه يكون عبر السيطرة على حدود الدولة.[18] والأردن جزء من الوطن العربي الذي جرى تقسيمه بين الدول الاستعمارية، وخضعت حدوده لتأثيرات سياسية وعسكرية واستعمارية خارجة عن إرادته. إذ منحت هذه التقسيمات الأردن مساحة صغيرة وحدودًا واسعة، وهذا يرفع من كلفة الخدمات الحياتيه والأمنية والعسكرية، وبخاصة عندما يكون الجوار دولة قوية، والأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي تشترك بأطول حدود مع «إسرائيل» والضفة الغربية. يشار إلى أن الحدود الغربية للأردن على وجه الخصوص كانت الوحيدة بين بقية حدوده التي أثرت في تشكيلة جغرافيته السياسية، وقد مرت بثلاث مراحل، هي: مرحلة الانتداب 1922، مرحلة الهدنة عام 1949 ومرحلة وقف إطلاق النار عام1967,[19] وفي جميع هذه المراحل عملت الجغرافيا السياسية الأردنية على خلق علاقة عضوية مع المسألة الفلسطينية، وجعلت منها جزءًا من حزام الأمن العربي المواجه لـ«إسرائيل»، ثم لفتت إليها أنظار الدول الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة وروسيا، وهذا الأمر الذي جعلها أن تصبح طرفًا في أي مشروع لتسوية القضية الفلسطينية وحلّ الصراع العربي الإسرائيلي.

وعليه؛ فإنّ واقع الجغرافيا الأردنية جعلها دولة «مواجهة»، وهذا يفاقم مشكلاته الأمنية، من ذلك يلاحظ أن سياساته الأمنية تتسم مع جيرانها بالاعتدال والتوازن، غير أن عبء الجغرافيا يجعل الأردن قلقًا؛ بسبب الضغوط السياسية في ظل تفوق «إسرائيل» عسكريًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا على دولة تتصف بإمكانيات وموارد محدودة.

عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا

لا شك أن الموقع الجيوسياسي للأردن يؤدّي بُعدًا إقليميًّا ودوليًّا، باعتباره الحدّ الفاصِل بين فلسطين المحتلة ودول منابع النفط من جانب، وكذلك دول الكثافة السكانية من جانب آخر، هذا البُعد الجغرافي حدَّد طبيعة سياسته في المنطقة منذ تأسيسه، الذي طالما أدّى دورًا في إدارتها.[20] إذ يطلق على الجوار الجغرافي أحيانًا الموقع النسبي «Relative Location» وهو الموقع فيما يخص الدول المجاورة، ويعني الأثر الذي يتركه الموقع في الدول المجاورة. ففي أوقات السلم مثلًا يخدم الموقع الجغرافي مصالح الدول المتجاورة، ويكون عاملًا مهمًّا في تقوية الصلات فيما بينها. بينما يظهر تأثيره بشكل سلبي في حالة إحاطتها بدول مجاورة تختلف عنها أيديولوجيًّا وسياسيًّا، أو إذا كان هناك تبيانًا من حيث القوة، مما يؤدي إلى خضوع الدولة الضعيفة إلى إملاءات وضغوطات الدولة القوية.[21]

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الحدود رغم أنّها قد تظهر القضايا التي ترتبط بالمصالح الإقليمية لدول الجوار، غير أن اختلافها في الفكر والممارسة وفي شكل نظام الحكم والمصالح الأيديولوجية من الناحية السياسية وتباينها من حيث مقدار القوة من ناحية أخرى- أدّى بصورة أو بأخرى إلى نوع من التوتر، وهذا خلقته الجغرافيا المحيطة بالأردن، التي حتّمت عليه اتباع سياسة متوازنة مع جيرانه العرب، بينما فرض عليه الموقع الجغرافي واقعًا له حساباته العربية والإقليمية والدولية، مما أعطى ذلك الموقع دورًا وظيفيًّا في عدة اتجاهات.

لكن الجغرافيا الأردنية شكّلت في فترة زمنية ورقة رابحة ومهمّة، إذ مكّنت الدولة الأردنية تاريخيًّا من أداء أدوار إقليمية مهمّة، على الرغم من صغر مساحتها وتواضع إمكاناتها، بل وفرضت هذه الجغرافيا على صانع القرار السياسي أداء أدوار كبرى، فتاريخيًّا مثلًا أدّى موقع الأردن الجغرافي دورًا في دعم جيش يوسف العظمة وإسناده في مواجهة الانتداب الفرنسي 1922، كما وفرت هذه الجغرافيا ملاذًا لثوار سورية، وخصوصًا ثوار جبل العرب وفلسطين وليبيا، حيث أسس علي صالح عابدية، هو وألف مقاتل ليبي، بلدية المفرق، وهي أكبر محافظات الأردن مساحة عام 1945.[22] وأدّى دورًا كذلك في مواجهة الحركة الصهيونية مطلع القرن الماضي، إضافة إلى خوض الحروب العربية مع دولة الاحتلال، وتحمّل تبعات وأعباء الاحتلال من لجوء ومخطّطات صهيونية تستهدف فلسطين والأردن، وتبعات الصراع العربي على الملف الفلسطيني، وتحمّل موجات لجوء ونزوح طوال القرن الماضي، سواء بفعل القضية الفلسطينية، ثم احتلال العراق

الكويت، ولاحقًا احتلال الولايات المتحدة الأميركية العراق، وأخيرًا الأزمة السورية.

إنّ جغرافيا المملكة الأردنية الهاشمية، هي أشد «جغرافيات» دول هذه المنطقة العربية تعقيدًا، فالأردن كانت بداياته مع القضية الفلسطينية، وبقيت «جغرافيته» متحركة حيث أُقيمت «إسرائيل» على أنها مشروع استعماري في جزء من فلسطين، ثم في عام 1967 احتل الإسرائيليون الضفة الغربية (التي كانت جزءًا من الأردن) شعبًا وأرضًا.

والأردن بموقعه الإستراتيجي يشكّل أهمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال القرب الجغرافي من الصراع العربي الإسرائيلي، وما يُسمَّى بدول «الطوق»، والأحداث في العراق وسوريا. وللمتغيرات والتحولات الإستراتيجية والأزمات الإقليمية والدولية التي تؤثر في المنطقة تنعكس مباشرة على الموقع الجيوسياسي للأردن، وتؤثر في رسم سياساته الداخلية والخارجية بالتوازي مع الموروث الثقيل من القضايا والملفات التاريخية والحضارية المصاحبة لها منذ القدم، وفي أولوياتها القضية الفلسطينية.

خصوصية الجغرافيا السياسية الأردنية في القضية الفلسطينية

لعلّ موقع الأردن الجغرافي وتركيبته الديموغرافية جعلا مصيره مرتبطًا بمصير القضية الفلسطينية. فهو يقف على أطول حدود مواجهة لـ«إسرائيل»، ومتداخلة مع فلسطين. والتداخل الديموغرافي الفلسطيني – الأردني، بحكم هذا الجوار والتفاعل لاجتماعي والاقتصادي، وانعكاساته السياسية المستمرة- جعل من العلاقات الأردنية الفلسطينية علاقات خاصة واستثنائية قياسًا بالعلاقات الفلسطينية- العربية.

إنّ القضية الفلسطينية تشكّل في المقام الأول أردنيًّا قضية أمن وطني، كونها تمسّ، بشكل مباشر، المصالح الحيوية للدولة الأردنية، حيث تمثّل ملفات الحل النهائي: القدس والحدود والأمن واللاجئين والمياه، عناوين لها علاقة مباشرة بهذه المصالح.

في نهاية ثمانينيات وبداية النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين برزت أحداث وتطورات سياسية متعددة تركت آثارًا على مجمل حركة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وعلى العلاقات الأردنية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص. إذ شهدت تلك الفترة فك الارتباط القانوني والإداري عام 1988 بين الضفة والمملكة الأردنية الهاشمية، بعد أن خسرها الأردن في هزيمة حرب حزيران من عام 1967. ومن زاوية الموقع الجغرافي إن خسارة الأردن للضفة الغربية أدّت إلى تقليص مساحته؛ ومن ثَمّ فقدان جزءٍ من عمقه الإستراتيجي والجغرافي، هذا بالإضافة إلى تراجع معدل الاقتصاد الأردني؛ نظرًا لطبيعة الضفة الغربية الزراعية.

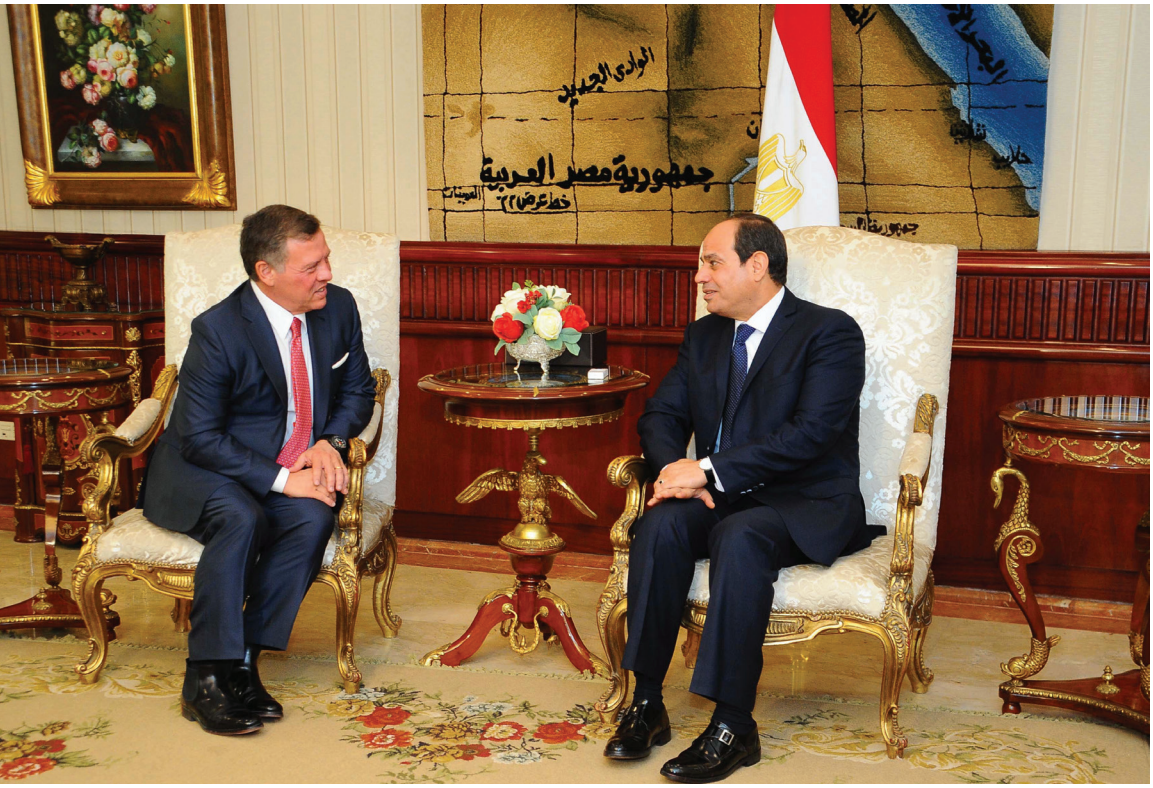

وفي 24 أكتوبر من عام 1994، أعلنت اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية إنهاء حالة الحرب، وارتخت أطول حدود برية للمملكة الأردنية من حالة الطوارئ المعلنة في صفوف الجيش، التي عاشتها البلاد بعد احتلال الضفة الغربية في 4 يونيو (حزيران) عام 1967، وكان يفترض أن تراعي الاتفاقية تحصيل الأردن لحقوقه فيما يخصّ ترسيم الحدود، وحصول المملكة على حصتها من مياه طبريا واليرموك، والاعتراف الإسرائيلي بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وشمولها على البنود التي أوجبت الالتزام بها، منها تحديد الحدود الدولية بين البلدين على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب البريطاني.

جاءت المشاركة الأردنية في مؤتمر السلام بعد أن كان هناك شبه إجماع عربي على التحرك نحو السلام رغم حالة الانشقاق الناجمة عن حرب الخليج الثانية، وبعد الضغوطات التي تعرض لها الأردن على مختلف الأصعدة، وقد أشار الملك حسين إلى بعض الضغوط في خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمر الوطني الأردني في تشرين الأول 1991 عندما قال «سيشارك الأردن في مؤتمر السلام حماية لأنفسنا وإنقاذاً لوطننا»[23].

في الفترة التي سبقت عملية السلام الأردنية الفلسطينية تحديدًا، كانت سياسة الأردن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تقترب أو تبتعد عن الصراع توخّيًا للمصلحة الوطنية الأردنية وخصوصيتها الديموغرافية، ولاسيّما في ظلّ عوامله الداخلية التي فرضتها الجغرافيا السياسية. بينما على الجهة الأخرى فهي التزام المملكة الأردنية الخاص تجاه القضية الفلسطينية، لكن الدعم الأردني للملف الفلسطيني كان وما يزال محكومًا بظروفه وإمكانياته المحدودة، وأهم الأسباب التي دفعت أو كانت وراء اتخاذ قرار توقيع اتفاقية السلام مع «إسرائيل» هي:

1. التّطلع الأردني إلى استعادة أراضيه المحتلة واستعادة حصته من المياه. (قضية المياه مسألة إستراتيجية للأردن؛ لكونه يعدّ ثاني أفقر دولة في مصادر المياه المتاحة).

2. وضع حدّ للطموحات الصهيونية التوسعية التي كانت تستهدف الأردن ووجوده، وما تزال.

3. فك الحصار عن الأردن، والخروج من العزلة التي كان يتعرّض لها من دول عديدة.

4. ربط الولايات المتحدة ذلك بشطب الديون المترتبة على الأردن، وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لها.[24]

صحيح أنه ثمة خشية أردنية من التهديدات الإسرائيلية المستمرة، وهي تهديدات تاريخية للأردن، باعتباره «الوطن البديل» للفلسطينيين، وخصوصًا أن هناك نخبة سياسية إسرائيلية ما تزال تردد: «الأردن هو فلسطين»، وأن مفردة الوطن البديل ما تزال تأخذ حيزًا في ذهن الإسرائيليين على الرغم من توقيع معاهدة السلام- إلا أن الواقع لم يغير شيئًا من حتمية المكان، وتداخلات التاريخ بالجغرافيا أردنيًّا وفلسطينيًّا وخصوصيتها، إذ إن هذه العلاقة وبحسب أحد الخبراء لم يعد ممكنًا التخلي عنها أو مراجعتها؛ لأنها وصلت إلى مرحلة التعقيد والشتابك، وصارت هوية سياسية للأردن.[25]

إنّ الأردن دائم التحذير من الأطماع التوسعية الإسرائيلية، وإن أطروحة اليمين الإسرائيلي حول الأردن لم تتغير، ويرى خبراء أن الضفة الشرقية لنهر الأردن لا تزال في المخططات الصهيونية التوسعية باعتبار الأردن يشكّل تهديدًا للوجود والهوية والقومية اليهودية، كما أنّ مقولات «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل و»حدود إسرائيل الكبرى» جعلت الأردن متوجّسًا من السياسات الإسرائيلية، وهذا يشكّل عامل ضغط على السياسات الأردنية. وسيبقى الأردن في دائرة الخطر ما دامت القضية الفلسطينية مفتقدة لحلّ شامل وعادل.[26]

جيوبولتيك الأردن تحديات ومعيقات

شكّل موقع المملكة الأردنية الجغرافي في وسط الوطن العربي، وفي قلب الأزمات الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية وقربه من الحدود مع «إسرائيل»- أسبابًا لتعرضه للتهديد المباشر والمستمر من قبلها، ومن بعض دول الجوار التي تختلف معه بالتوجهات والسياسات والأيديولوجيا، فلكل من هذه الدول تصوراتها الفكرية وسياساتها وأهدافها التي قد لا تتلاقى أو تتفق مع توجهات السياسة الأردنية.

إنّ وقوع الأردن في منطقة مضطربة ومتأزمة جعله يدفع فاتورة أمنية وكلفة باهظة الثمن، فعلى حدوده الشمالية الأزمة السورية والحرب الدائرة هناك منذ عام 2011، ويتحمل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين بحكم الحدود والقرب الجغرافي. وعلى حدوده الجنوبية حيث تخوض السعودية حربًا في اليمن، أما من الغرب فأطول حدود مع كيان محتلّ لا تزال تشغله الجغرافيا من زاوية الهمينة والتوسع والضم واحتلال الأراضي.

ومن هنا فإن ضمان الاستقرار والأمن جزء مهمّ يكون سببه السيطرة على حدود الدولة، وإن التقسيمات الاستعمارية منذ سايكس بيكو منحت الأردن مساحة قليلة وحدودًا واسعة وهذا يرفع كلفة الخدمات والأعباء، من حيث السيطرة والمراقبة... فكل 1000 كم^2 من مساحة الأردن يقابله 89 كم^2 تقريبًا من الحدود البرية مع محيطه الجغرافي، وهذه تحتاج إلى قوة عسكرية للسيطرة عليها.[27]

وكما هو معروف فإنّ أحد مقومات الجغرافيا السياسية للأردن تتصف بمحدودية القدرات الاقتصادية، وشحّ الموارد. وإن الإمكانيات المادية والمعطيات الطبيعية للجغرافيا الأردنية انعكست سلبًا على الاقتصاد الأردني، وجعل المملكة الأردنية الهاشمية تعتمد بشكل رئيس على المساعدات والمنح الخارجية.[28]

إنّ خصوصية الجغرافيا الأردنية المتمثلة في كونها دولة فقيرة الموارد وصغيرة المساحة وقعت وسط قوس من الدولة القوية فرضت عليها معادلة تناغمت معها البلاد نحو مئة عام، هو عمر الأردن الحديث، بحيث قامت بعقد سلسلة من التحالفات والتقاطعات التي كانت تؤدي دومًا إلى توفير مخرج للأردن في مواجهة التزاحم الإقليمي والعربي الذي كانت القضية الفلسطينية على الدوام عنوانه الأبرز. وقد حتمت الظروف الدولية على الأردن أن يتجنب الدخول في أي صراع عسكري ولاسيّما مع «إسرائيل» وذلك بهدف الحفاظ على موارده وغياب العمق الجغرافي والحذر من قيام «إسرائيل» بعمل عسكري يؤدي إلى تهجير ما تبقى من الفلسطينيين إلى الأردن، وفرض حل الوطن

البديل بدلًا من إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة.[29]

تقف الدولة الأردنية اليوم أمام منطوق جغرافي مختلف عما ساد سابقًا، وبخاصة في حال استمرّ المضي في تنفيذ ضم غور الأردن ومناطق شمال البحر الميت لـ«إسرائيل»، وقتها تصبح المملكة الأردنية، رسميًّا أمام جوار إسرائيلي كامل، من دون أثر لدولة فلسطينية عازلة ولو جزئيًّا بين الأردن و«إسرائيل». وهنا يخشى الملك الأردني عبد الله الثاني من هذه النتيجة التي لخّص في تصريحات له المخاوف الأردنية بثلاث لاءات أصبحت اليوم شعارًا وطنيًّا أردنيًّا، وهي: أولًا: لا لسحب وصاية الأردن عن الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، والثانية: لا لتوطين الفلسطينيين في الأردن، والثالثة: لا للوطن البديل، أي تحويل الأردن إلى وطن للفلسطينيين بدل الأرض الفلسطينية الأم.[30]

ولأن الأردن يعاني شحّ الموارد، ولاسيّما في المياه ومصادر الطاقة، وهي أحد مقومات جغرافيته السياسية، ويعتمد في احتياجاته النفطية والمائية والغذائية على الخارج، كما تعاني موازنته العامة عجزًا مستمرًّا ومتزايدًا- فإن حجم الموارد المتاحة لدى النظام السياسي الأردني أقل من كم المطالب التي يُراد تلبيتها أو الاستجابة لها؛ وقد أثبت النظام الأردني قدرته على التفاعل مع الضغوط المحلية والعربية والدولية ولو نسبيا، واستيعاب المطالب والاستجابة للبعض منها، وحافظ على بقاء الدولة الأردنية تحت قيادة الأسرة الهاشمية. وظلت «مؤسسة العرش» المحور الذي تدور حوله مؤسسات الحكم جميعها طوال تاريخ الأردن، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الصلاحيات الممنوحة للملك في الدستور.

قال نابليون بونابرت في العقد الأول من القرن التاسع عشر: (إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافيا بلاده)... ووفقًا لذلك نرى بأن السياسة الأردنية متأثرة بهذه العوامل، وتأخذ بعين الاعتبار مراعاة «الإملاءات» مع فلسطين ومع «إسرائيل» ومع السعودية والعراق ومع سوريا على اعتبار التأثيرات الجغرافية المتبادلة في هذه المنطقة كلها.

أما على صعيد العنصر البشري أو التركيبة الديموغرافية الأردنية التي تُعدّ أحد المقومات التي فرضتها الجغرافيا السياسية على الأردن. فقد أدّى العديدُ من حركات الهجرة من الأردن وإليها وعبرها دورًا رئيسًا في تشكيل الهيكل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي للدولة، ويُعزَى ذلك إلى وجود الأردن في تقاطع طرق بين منطقتين من مناطق عدم الاستقرار والنزاعات الطويلة، جعلها وجهةً للعديد من موجات الهجرة القسرية من فلسطين ولبنان والعراق وأخيرًا من سوريا[31]، إذ تأثر الأردن بحكم موقعه الجغرافي بكل الحروب التي خاضها العرب مع «إسرائيل»، والحرب الأهلية في لبنان، والغزو العراقي للكويت، والحرب الأميركية على العراق، و تداعيات « الربيع العربي» التي أدت بمجملها

لحصول موجات تهجير كبيرة للاجئين إلى الأردن.

وبخصوص الديموغرافيا نرى بأن الفلسطينيين اللاجئين والنازحين الذين انتقلوا إلى الأردن بإرادتهم في عقود سابقة من القرن الماضي يشكّلون نسبة قد تصل إلى النصف أو يزيد بحسب الأرقام الرسمية وغير الرسمية،[32] وهذه نسبة لا يُستهان بها من سكان الأردن. وقد حاولت «إسرائيل» وما تزال العزف على وتر «الأردنيين من أصل فلسطيني» المقيمين في الأردن الذين يُعدَّون أردنيين، بهدف إحراج السياسات الأردنية، وإثارة الشعور الجغرافي الإقليمي، والنزعات التي تتعلق بالوطن البديل. ويُعدّ هذا الملف الأكثر حساسية في البلاد، من جهة هوية الدولة السياسية وصيغة الحكم فيها.

خلاصة

إنّ عناصر الجغرافيا السياسية ألقت بثقلها على السياسات الأردنية انطلاقًا من قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر في العنصر البشري، وهذا دفع صانع السياسات إلى الأخذ بعين الاعتبار «عبء» الجغرافيا في بعض الفترات؛ لتحاشي الوقوع في مطبات

المشكلات وحركة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي، والأردن يدرك ظروف قلّة موارده مع تعظيم مكانته الجغرافية، ومن خلال إدراكه هذه الأهمية كان يتصرف وفق توازنات تحكمها متغيرات دولية. لهذا اتجه للقيام بأداوار جعلته محطّ اهتمام دولي، منها: اتباعه سياسة الاعتدال، وإسهامه في العديد من النشاطات الإنسانية العلمية والطبية، ومشاركته في مهام حفظ السلام الدولية في دول الصراع.

وقد وجدنا من خلال هذه الدراسة أن صانع السياسة الأردني لا يمكنه تجاوز المتطلبات التي يمليها عليه (المكان)؛ سواء أكان ذلك في نطاق إملاءات الجغرافيا الطبيعية ومعطياتها، أم في نطاق الجغرافيا البشرية ومتطلباتها التي تشكّل في مجموعها الموارد البشرية والطبيعية، وترتكز إليها السياسات الداخلية أو الخارجية للدولة.

كان ومازال للموقع الجغرافي الأردني والتركيبة الديموغرافية حساباتها في التعاطي مع القضية الفلسطينية، كما أن الخلل في الموارد وشحها، وحاجة المملكة المتزايد إلى عناصر الطاقة مرورًا بالظروف المناخية المرتبطة بأزمة المياه والأمن الغذائي- دفع الأردن للسعي إلى تعويض ذلك من خلال بناء تحالفات، والحصول على مساعدات مالية واقتصادية وعسكرية.

إنّ قلة الموارد الطبيعية والصناعية، وعدم تقديم الجغرافيا للأردن «ميزة» فعلية على مستوى اتخاذ القرارات السياسية في كثير من الأحيان، بسبب الموقع والتضاريس والمساحة والمنافذ البحرية على شواطئ دول أخرى،[33] وهذا جعل المناورة واختيار البدائل صعبة إلى حد أنها تضغط على الأردن، وتحدّد خياراته وتبعيتها السياسية والاقتصادية في كثير من الأحيان للدول المانحة.

ولأن الجوار الجغرافي يُعدّ عاملًا مهمًّا في رسم السياسات الأردنية؛ لكون العلاقات الدولية تعتمد في واحدة منها على علاقات الجوار- فقد رأى الأردن أن بناء علاقات حسنة مع دول الجوار سيعطيه عمقًا جغرافيًّا،[34] لذا؛ قام الأردن باتباع سياسة حاول فيها قدر الإمكان تجنب السلبيات مع تضخيم الإيجابيات، انطلاقًا من المصالح الحيوية، وما فرضته عليها الجغرافيا، التي قيدتها في كثير من سياساتها.

وبناء على ما تقدّم، يمكن القول: إنّ الجغرافيا السياسية رغم أنها شكّلت ثقلًا وعبئًا على المملكة الأردنية الهاشمية في جوانب معينة خصوصًا في بُعدها المكاني (دول الجوار وبخاصة مع «إسرائيل») والديموغرافي (الوجود الفلسطيني في الأردن) والمقومات الطبيعية (شحّ الموارد الطبيعية)- إلّا أنّها استطاعت أن تكون لاعبًا أساسيًّا وطرفًا مؤثرًا ومتأثرًا في التبدلات والتغيرات والأدوار الإقليمية؛ بحكم موقع المملكة

الجغرافي، الذي وإن تبدّلت قيمته وتغيرت تبعًا للظروف، إلا أنها كرست أهميته «الوظيفية» وفق منطق السياسة؛ أي بالاستناد إلى الوضع الداخلي جرّاء ثبات نظام الحكم فيه، وغياب التقلّبات الحادة في البنية السياسية الداخلية، إذ استطاعت القيادة السياسية الأردنية الحفاظ على استمراريتها التاريخية، وقامت بنسج علاقات دبلوماسية وتحالفات دولية، تمكّنت من خلالها من تجاوز قيود الموقع الجغرافي وقلّة موارده الطبيعية، وجعلته حلقة وصل بين الأقطار العربية المجاورة، ومجالًا أرضيًّا يمتد عبر شمال الجزيرة العربية على ملتقى الصحراء بعالم المتوسط وبين المشرق العربي وبقية أقطار الوطن العربي.

نخلص هنا إلى القول: إنّه رغم ثقل عناصر الجغرافيا السياسية وعبئها على المملكة الأردنية الهاشمية إلا أنها استطاعت أن تكون لاعبًا أساسيًّا وطرفًا مؤثرًا ومتأثرًا في التبدلات والتغيرات والأدوار الإقليمية. وثمة علاقة ارتباطية بين الدور الذي يؤدّيه الموقع الجغرافي الأردني؛ بوصفه أحد عناصر الجغرافيا السياسية في علاقاتها المتبادلة مع الإقليم عمومًا، ومع القضية الفلسطينية خصوصًا. وقد أدار الأردن علاقاته الجوارية والإقليمية العربية، وعلاقاته بالقضية الفلسطينية– وفق مقومات جغرافيته السياسية؛ التي منها شحّ موارده الطبيعية، وحجم الموقع الجغرافي وخصائصه؛ فاتّبع سلوكًا سياسيًّا يتصف بالتوازن، واستثمره في تحالفات من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية.

الهوامش والمراجع:

1. صلاح الهطلاني، رسالة ماجستير بعنوان المفاهيم الجديدة للقوة في العلاقات الدولية، الجامعة الأردنية، الأردن ٢٠١٣، ص٢٦
2. إبراهيم الظاهر، الجغرافيات السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار اليازوري العلمية، الأردن 2011، ص209
3. يشكّل الأردن مفصلًا في الجغرافيا السياسية لكل من فلسطين والعراق ومصر والسعودية وسورية، وكذلك إلى الأفق الأبعد متمثّلًا في البحر الأبيض المتوسط، عبر هذه الجغرافيا التي سمحت للأردن أن يكون طرفًا مؤثرًا ومتأثرًا في التبدلات والتغيرات التي تحدث في هذا القطر العربي أو ذاك.
4. مجيد البدري، «جيوبولتك موقع الأردن وأثره في سياسته الخارجية»، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 8، جامعة الكوفة، العراق 2007، ص4
5. حسين العبد اللات، رسالة ماجستير بعنوان الموقع الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية، في جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2011، ص70
6. عن الأردن، الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية الأردنية، 23 مارس 2017، https://bit.ly/3ebNNUz، شوهد في 29 أكتوبر 2020
7.
8. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1988، ص52

9. Roger E. Kasperson, E. Kasperson and Julian V. Minghi, The Structure of Political Geography, University of London Press, UK 2011, P 170
10. الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية، المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سبق ذكره.
11. حبيب السالم، «حاجة الأردن للمياه بين سندان إسرائيل ومطرقة داعش»، موقع الخليج أونلاين، 29 يوليو 2017، https://bit.ly/2HIxJOb ، شوهد في 25 أكتوبر 2020
12. الأردن ثاني أفقر الدول عالميًّا في المياه، تلفزيون المملكة،31 أكتوبر 2019، https://bit.ly/2HOCeqJ، شوهد في 30 أكتوبر 2020
13. محمد عقلة المومني، سياسات القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الثقافي، الأردن 2018، ص١٣٨
14. محمد فؤاد الهزايمة، جغرافية العالم العربي، دار عمار للنشر، عمان 2005، ص 27
15. جريدة العربي الجديد، 9 يونيو 2018، https://www.alaraby.co.uk، شوهد في 30 أكتوبر 2020
16. قد يستفيد شكل الدولة الأردني من نظرية ماكندر « قلب العالم» بما يسمى الهلال الخارجي، حيث عدّ أن قلب الأرض منطقة «محاطة بالفيافي والصحاري والجبال صعبة المنال وومتنعة عن القوى البحرية المهاجمة».
17. «العوامل الجغرافية والبشرية في سياسة العراق الخارجية»، جريدة الوطن العمانية، 8 مارس 2014، https://bit.ly/378mBnL شوهد في 29 أكتوبر 2020
18. رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيبولتيكا، دار النهضة، بيروت 1979، ص 25
19. محمد مصالحة، «جغرافية الأردن السياسية: أثر المتغير الصهيوني في حركة حدوده»، مجلة المستقبل العربي، لبنان 1983، ص 76
20. حسني الخطيب، «الأردن بين سندان الأزمة الاقتصادية ومطرقة صفقة القرن»، الميادين، 28 نيسان 2019، https://bit.ly/341bHy، شوهد في 10 ديسمبر 2020،
21. مجيد البدري، مرجع سبق ذكره، ص 7
22. منصور المعلا، «الجغرافيا والدور الأردني في مواجهة المستقبل، جريدة العربي الجديد»، 19 يناير 2018، https://bit.ly/37SeigM، شوهد في 30 أكتوبر 2020
23. سمير حباشنة، «الأردن إنجاز وطني كبير لا تبدده الإنجازات العمياء»، في كتاب عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية، عمان 2001، ص 50
24. ظلت الجغرافيا الأردنية المحاذية لأكبر خط مواجهة مع «إسرائيل» الذي يمثل رأس المشروع الأمريكي في المنطقة- العامل الرئيس في تعامل الأمريكان مع الأردن، ودعم نظامه السياسي، وتوفير الدعم المالي له من خلال تقديم الأمريكان وحلفائهم مساعدات مالية تصل إلى 25 في المئة من ميزانية الأردن السنوية... للمزيد انظر: محمد العودات، «لماذا الأردن قلق من اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي؟»، موقع عربي 21، شوهد في 10 ديسمبر 2020، https://bit.ly/3lZNgHK
25. إبراهيم غرايبة، «السياسات الأردنية ..حتمية الجغرافيا وتحولات التاريخ»، الجزيرة نت، 2004/10/3، https://bit.ly/3jNLLvi، شوهد في 2 نوفمبر 2020
26. سياسيون يؤكدون خلال ندوة بأن الأردن يشكل تهديدا للوجود والهوية والقومية اليهودية، جريدة الغد، 2020/1/20، https://bit.ly/2GicToo، شوهد في 1 نوفمبر 2020

27. يونس الجمرة، تأثير الجغرافيا السياسية على السياسة الخارجية الأردنية، منشورات وزارة الثقافة، عمّان 2007، ص 126
28. ذياب مخادمة، «البعد الأردني لانتفاضة الأقصى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 12، العدد 47، بيروت 2011، ص 4
29. إن التنمية تحتاج كما هو معروف إلى استقرار آمن، وألا تتعرض الدولة لقضايا شائكة؛ لهذا حرص الأردن بالحفاظ على علاقة أردنية فلسطينية بسبب الروابط القوية بين الشعبين، ولاعتبارات جغرافية وسياسية ذكرناها سابقًا، والتمسك بعملية السلام كي يتحاشى كلفة رد فعل إسرائيلي وأمريكي، والإبقاء على تلقي المساعدات والمنح الخارجية التي تشكل أكثر من 13% من نفقات الدولة في الموازنة العامة، والأردن من أكثر دول العالم التي تتلقى مساعدات من المانحين، وهذه المساعدات لها قصتها وتاريخها التراكمي منذ تأسيس المملكة، التي كانت وما تزال لها دور رئيس في إنقاذ الاقتصاد الأردني من أزماته الخانقة.
30. عدنان أبو عودة، «صفقة القرن تهديد وجودي للأردن»، موقع درج، https:// 2019/6/3 daraj.com/18386، شوهد في 25 نوفمبر 2020
31. Jordan: The Demographic-economic Framework of Migration: The Legal Framework of Migration: The Socio-political Framework of Migration," European University Institute & Migration Policy Centre , accessed on 21/3/2109, at: http://bit.do/eMdLd
32. قام الباحث بمقارنة الأرقام والنسب المئوية الصادرة عن الإحصاءات العامة الأردنية وإحصاءات وكالة الغوث وتقارير الإحصاء الفلسطيني وتقارير هيومان رايت ووتش، فوجد أن الاتجاه العام لهذه التقديرات ما بين 45 إلى 55% من مجموع السكان في الأردن.
33. يونس الجمرة، مرجع سبق ذكره، ص 234
34. حسين العبد اللات، رسالة ماجستير بعنوان الموقع الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسية الخارجية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2011، ص 109

Published by **SETA Foundation**

Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 23 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com